الواقع الجغرافي للنشاط الصناعي وعلاقته بسياسات التوطن الصناعي في العراق

« تحليل جغرافي في اطار نظرة تخطيطية لمستقبل سياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي »

الاستاذ المساعد الدكتور حسن محمود علي الحديثي

رئيس قسم الجغرافية

جامعة بغداد ـ كلية الآداب

المقدمة Introduction

ما يزال التوسع في قطاع الصناعة التحويلية هو المفتاح الاساسي للنمو للاقتصاديات الاقليمية ، ولهذا يحتل النشاط الصناعي موقعا متميزا فى هيكل النشاط الاقتصادي من خلال ما يمكن ان يساهم فيه على مستوى الناتج المحلي الاجمالي (G. D. P.) او على مستوى حجم الاستخدام بأعتباره النشاط القادر على خلق فرص عمل اوسع وما يرتبط ذلك بتطور مستويات الدخول Income Levels بأعتبارها مؤشرات لدور النشاط الصناعي الحاسم فى تحديد اتجاهات التحول فى عمليات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية لما له من قدرة فى تعزيز دور المضاعف الاقليمي ولذا تعتبر سياسات التوطن الصناعي لتنشيط الاقاليم المتخلفة اساس عمليات التوجه للموازنة المكانية للنشاط الصناعي معتمدا هذا التوجه على امكانيات التصنيع ، الا ان واقع الحال عموما يؤشر ان الصناعة تتجه للتكتل فى اماكن محدودة او فى الاقاليم المتطورة وان ما يعزز ذلك الواقع فى الانحياز المكاني للنشاط الصناعي فى المناطق المتطورة عنصرين أساسيين هما :

(أ) ان عمليات التكتل الصناعي في اقاليم متطورة عادة تطور ذاتيا .

(ب) ان اية محاولة لنشر المشاريع الصناعية في اطار سياسة توطنية مكانية لا مركزية سيكون الثمن التضحية او خسارة النمو الاقتصادي ، لذا لا يزال خلق التكامل الاقتصادي بين مختلف المناطق او الاقاليم ضمن البلد الواحد من خلال التوزيع المكاني المتوازن للنشاط الصناعي باستعمال الموارد الطبيعية والبشرية لزيادة النمو الاقتصادي و لطاقة الانتاجية امرا يعتبر اساس التوجه لسياسات التوطن الصناعي لتحقيق الموازنة المكانية ، وعلى هذا الاساس فان مشكلة البحث تتحدد في ان الواقع الجغرافي للنشاط يتميز باتجاه قوى للتركز في صناعة التحضر الرئيسية ، وبشكل خاص في مدينة بغداد ذات الهيمنة الطاغية على البنية الصناعية المكانية بسبب ما تتمع به من امكانيات التكتل لان النمو الصناعي في المدن الكبيرة مثل بغداد يولد ذاتيا ، لان تلك المدن تمتلك امكانيات كبيرة وتحتوي على مدخلات النمو الصناعي ، وهذا ما جعل الاتجاهات التوطنية للمشاريع الصناعية تتجه للتركز في المدن المتروبوليتينية من اجل اعطاء اولوية لحساب مستمر لفعالية الاستثمار الصناعي بما خلق تكتل جغرافي للصناعات مثل ظاهرة طاغية في النمط التوطني للنشاط الصناعي بالرغم من محاولات سياسات التوطن في التركيز على نشر الصناعات في المحافظات الاقل تطورا او مناطق الحاجة ، بهدف التطوير وتعزيز فرص العمل . ولذا فان فرضية البحث تتركز في ان البنية الاقليمية للنشاط الصناعي في العراق تتصف بخصائص اللا توازن المكاني والمتمثلة بالتباين المكاني احادي الجانب لتطور النشاط الصناعي بنمط مهيمن لمدينة بغداد بمستويات نمو تفوق النمو الصناعي القومي مع بقاء عدد من المحافظات ومناطق متعددة في محافظات اخرى دون ذلك المستوى وان محاولات سياسات التوطن الصناعي لم تحقق

نتائج للموازنة المكانيـــة باستثناء الصـــناعات ذات المحدد الموقعي ، مثل الاجور المتدنية لقوة العمل التي اتجهت لتوطن في مناطق تعرض متطلبات موقعية خاصة بدون اعتبار لحجم المدينة وهي الصناعات الموجـه لقوة العمل والصناعات الموجه الى موطن المواد الاوليـة ، وفي ضوء فرضية البحث يتحدد هدف البحث في محاولة تقـديم تقويـم لاتجاهـات تطور النشاط الصناعي مكانيـا في العراق بالعلاقة مع تأشير تأثيرات سياسات التوطن الصناعي على الاتجاهات الموقعية لذلك النشاط بهدف تقديم نظرة تخطيطية لمستقبل سياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي تركز على نتائج تحليل الواقع الصناعي وامكانيات تطويره. ولكي نحقق هدف البحث في تحليل مشكلته في اطار فرضيته المؤشرة اعلاه فقد تم اعتماد منهجيـة بحث تقوم على بناء رؤيـة نظرية ذات فلسفة تنموية تناقش التوطن الصناعي بين اعتبارات سياسية الموازنة المكانية وعمليات الاستقطاب بتأثير عوامل الجذب الصناعي مكانيا لتحديد العنصر والعوامـل الفاعلة في تطـور عمليات التوطن النشاط الصناعي و لانحياز المكاني للاستثمارات الصناعية الى مناطق او مراكـز دون اخرى ، لكي تمكن تلـك الرؤيـة من تحديد اسس بناء بدائـل تخطيطية لسياسة موازنة مكانية فعالة، ومن خلال تلك الخلفية النظرية للبحث يتم تحليل الواقع النشاط الصناعي على المستوى الاقليمي في العراق مع تشير فاعلية سياسات التوطن الصناعي من خلال الاتجاهات الوطنية النشاط الصناعي ، وفي ضوء التقويم ممكن ان تكون محصلة البحث مركزة في تحديد نظرة الى مستقبل توجهـات سياسية الموازنة المكانية للنشاط الصناعي ، لذا فان هيكل البحث في اطار تلـك المنهجية سيتركز في :

(١) رؤيـة نظرية : التوطن الصناعي بين اعتبارات سياسية الموازنـة المكانية وعمليات الاستقطاب بتأثير عوامل الجذب الصناعي مكانيا :

١.١ الاسس الفلسفية لسياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي .

٢.١ اثر تباين مستويات التنمية الاقليمية فى الاتجاهات الموقعية لنشاط الصناعي .

٣.١ آلية الاستقطاب المكاني للانشطة الصناعية ، ما هي العناصر الفاعلة في تعزيزها ؟

٤.١ الانحياز المكاني للاستثمارات الصناعية للمناطق المتطورة ، الاسباب والنتائج .

٥.١ تحليل العلاقة بين خصائص عمليات التصنيع وعمليات التوطن الصناعي .

(٢) تطور اتجاهات التوطن الصناعي على المستوى الاقليمي فى العراق .

(٣) مؤشرات تقييمية لمستوى فاعلية سياسات الوطن الصناعي فى تفيير اتجاهات عمليات التوطن الصناعي فى العراق .

(٤) نظرة تخطيطية لمستقبل سياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي فى العراق .

(١) رؤية نظرية : التوطن الصناعي بين اعتبارات سياسة الموازنة المكانية وعمليات الاستقطاب بتأثير عوامل الجذب الصناعي مكانيا ،

ان ابرز ما يؤثر فى الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي باتجاه تكتل الانشطة الصناعية فى مناطق محددة يتمثل بقوى الاستقطاب التي يكون اساس مستوى فاعليتها ما يتاح من عوامل الجذب الصناعي فى المنطقة التي تعمل باتجاه خفض مستويات التكاليف للانتاج الصناعي للمشاريع الجديدة بما يحقق استقطابها ويخلق تباين في التكاليف في اطار الحيز ، Variation of cost over space ، لصالح استمرار

قدرة تلك المنطقة فى استقطاب النشاط الصناعي ، وذلك لان المنشآت الصناعية تسعى للتوقيع فى المواقع الاقل كلفة اذا ما تركت عمليات التوطن تحت تاثير قوى الاستقطاب المحققة لفرضية أعظم الارباح التي تسعى الى تحقيقها تلك المنشآت الصناعية .

Tht industrial Firms wil Locate at Cost - Minimizing Silt if Left alone, under the impact of Profit Maximization Hypothesis. (1)

وهذا ما قد ساهم بشكل اساسي في أن تكون محصلة الانحياز المكاني للاستثمارات الصناعية توليد حالة من التباينات الاقليمية دفعت باتجاه اتساع مساحة الاقاليم ذات الاقتصاديات الاقل تطورا والمتخلفة عن مستويات تطور الاقاليم التي قادت فيها عمليات الاستقطاب الانشطة الصناعية وعززت من عوامل الجذب الصناعي بفعل دعم عمليات تكوين اقتصاديات التكتل فى تلك الاقاليم ، لذا اصبحت تلك التباينات اساس لتعدد مشاكل التنمية الاقليمية المتمثلة بالبطالة ، تباين مستويات الدخول ، تباين حاد فى مستويات النمو ، .. الخ ، وهذا قد اكد ضرورة صياغة سياسات الموازنة المكانية لتحقيق تحولات اقتصادية مكانية اساسية Spatio - Economic Transformation, (2)

تجعل سياسة الموازنة المكانية للمواقع الصناعية اداة مفيدة للتنشيط الاقتصادي للاقاليم الاقل تطورا For activating Economically

وكذلك معالجة وضع المناطق والمراكز التي تعاني من التركز الصناعي الواسع بفعل تاثير عمليات Excessive industrial Concentration, (3)

الاستقطاب ، كما ان تلك السياسة يجب ان تطور باتجاه محاولة ايجاد تنسيق بين الاتجاهات الاقتصادية والجغرافية للبحث عن افضل موازنة محلية او مكانية ،

Localization policies have been developed to try to co-ordinate Economic and Gtographic tendencies in seeking a better territorial Equilibrium. (4)

للتوطن الصناعي لان مشاكل الموقع الصناعي لا نستطيع عزلها من حدود اطار سياسات التصنيع اقتصاديا واهداف التنمية الاقليمية جغرافيا (٥) وهذا ما يستدعي من ان يكون اتجاه التكامل في اطار جديد بين الموقع الصناعي والتصنيع والتنمية الاقليمية اهم الاعتبارات لسياسة الموازنة المكانية . ويمكن ان يتحقق ذلك التوازن من خلال نمط التوطن ذا الانتشار المتمركز (٦) ، لتطوير مناطق الحاجة .

١ . ١ : الاسس الفلسفية لسياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي :

تتحدد الرؤية الفلسفية في اطار نظرتنا الى التوطن الصناعي ، لدور سياسة التوازن المكاني من خلال مفهوم التوازن المكاني ، الذي يواجه سؤالا مهما : كيف يمكننا اختيار المشروع الصناعي وتحديد موقعه الذي يؤدي الى افضل النتائج بالقياس الى التكاليف مع وجود كمية قليلة ومحدودة من مصادر التمويل او موارد الاستثمار ووجود سلسلة من مشاريع الاستثمار الصناعي المعروضه والتي تكاليف انجازها او توطينها تتجاوز المصادر او الموارد المتوفرة في مناطق متعددة ؟ وعندما يكون في اطار هذا المفهوم ثلاثة عناصر اساسية تحد الموازنة فيما بينها في الانجاز اساس تلك السياسة والمتمثلة بـ ، النمو الاقتصادي ،
Economic Growth (7)

الاستخدام الكامل Full Employment ، والعدالة الاجتماعية ولهذا تبرز عقبة وحقيقة اللاتوازن او اللاتناسب في التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية واللاتساوي في مواقع الاستثمارات غير الاساسية(٨) ، عندما تحاول تلك السياسات تحقيق التوازن في التطور الصناعي بين اقاليم البلد الواحد . ومما يدعم سياسة التوازن المكاني في اطار الموازنة بين العناصر الثلاثة (النمو ، الاستخدام ، العدالة) هو ان الاستثمارات الصناعية تبقى غالبا الاداة المهمة لتعزيز النمو في الاقاليم الاقل تطورا
Industrial investments remained the most important instrument For the Promotion of Growth in Less Developed Regions, (9)

ولكن يجب الاخذ بنظر الاعتبار في حالة التوجه لتطوير الاقاليم الاقل تطورا ، ان ثمن اللامركزية والتنمية الاقليمية ممكن يكون خسارة النمو الاقتصادي(١٠) ، اي عدم تحقيق معدلات نمو عالية لتدني مستوى الوفورات الاقتصادية في تلك الاقاليم وارتفاع تكاليف الانتاج فيها لان النمو الاقتصادي السريع وبمعدلات عالية يتطلب تركز الانشطة الصناعية في علاقات مترابطة مع بعضها في مراكز قليلة وكبيرة وهذا بطبيعة الحال لا ينسجم والتوجه المتوازن لعمليات التوطن الصناعي ويعمل بالاتجاه المعاكس لسياسة التوازن المكاني ، الا ان هناك ثلاثة عوامل اذا ما تفاعلت مع بعضها فانها ستمكن من تحقيق التوجه المكاني المتوازن لسياسات التوطن الصناعي ويمكن تحديدها كالآتي :

(أ) اعادة الاستخدام والحركة للاستثمارات الصناعية والقوة العاملة الى الاقاليم الاقل تطورا(١١) .

(ب) التوجه لتطوير الاستثمارات غير المنتجة ، لتطوير خدمات البنى الارتكازية بما يدعم مستويات الوفورات الاقتصادية في الاقاليم الاقل تطورا لتعزز قدرة تلك الاقاليم في استقطاب الاستثمارات المنتجة الصناعية .

(ج) تدفع قوى التشتت Digglomeration Forces التي تعمل عندما تكون صافي اقتصاديات التكتل للمناطق ذات النمو و لتركز العالي Ov'r-G owth Areas, سالبة الى تشتت الانشطة الصناعية بما يعزز عمليات التوطن الصناعي في الاقاليم الاقل تطورا ويحقق التوازن المكاني .

وبهذا نجد ان الاطار العام لسياسة التوازن المكاني في ضوء تلك الفلسفة يتركز على خلق وتدعيم التكامل لاجتماعي ـ الاقتصادي(١٢) لمختلف اقاليم البلد من خلال استثمار الموارد المتاحة للتنمية الصناعية بما

بجعل نمط التوزيع الكاني الصناعي قادر على تحقيق تطور واضح في مستويات ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع وتطوير الطاقات الانتاجية في تلك الاقاليم ، واذا ما تحقق مستوى من التطور الاقتصادي في تلك الاقاليم فن عمليات التوطن الصناعي سوف تطور ذاتها باستمرار اي ستستمر قدرة تلك الاقاليم في استقطاب الانشطة الصناعية ويتحقق التوازن المعبر عن مستوى تطور يتناسب مع امكانيات الاقليم المتاحة والممكن تطويرها .

١ . ٢ : اثر تباين مستويات التنمية الاقليمية في الاتجاهات الموقعية للنشاط الصناعي .

التباين الاقليمي في البلدان النامية هو جزء من حقيقة كون ان التقدم جزيرة تمثلها العاصمة او جزر تتمثل في المدن الكبيرة(١٣) وان تلك الحقيقة الجغرافية قد عكست عمق الاختلافات الاقليمية المتمثلة في الفروق المكانية في الدخل اذا اعتبرنا ان مستوى الدخل في الاقليم هو دالة لمستوى التنمية ومؤشر لفاعليتها فيه ، كذلك التباينات في المؤشرات الاقتصادية الاخرى ، وبشكل خاص البطالة قد قادت الحكومات للبحث عن دور فعال ومؤثر في التوزيع المكاني للانشطة الصناعية بشكل خاص والانشطة الاقتصادية بشكل عام (١٤) ، وهذا قد شكل الخلفية الاساسية لمحاولات صياغة سياسات للتوطن الصناعي فعالة ، لان التوزيع المكاني لفعاليات الصناعية ، اذا ما ترك في اطار الاختلافات المكانية لمستويات التنمية الاقليمية ، فانه يعكس صافي التأثير لمجموعة قوى التكتل والتشتت التي تعمل تلقائيا على زيادة حدة التباين في تطور مستويات التنمية(١٥) لما تمتلكه الاقاليم المتطورة من قدرات تعزز الاتجاهات الموقعية للنشاط الصناعي فيها على حساب فرص التنمية للاقاليم الاقل تطورا والتي تتسم الاتجاهات الموقعية فيها بنمط التمركز المحدود ذا القدرات المحدودة في الاستقطاب لتلك الاتجاهات . كما ان من ابرز مؤشرات تطور مستويات

للتنمية الاقليمية، هي مستوى تطور خدمات البنى الارتكازية في الاقليم Infrastructure حيث انها تعتبر احد العوامل المؤثرة في الاتجاهات الموقعية للنشاط الصناعي(١٦) ، لذا فان الاقاليم الفقيرة ، حتى وان كانت تمتلك المواد الاولية المحلية القابلة للاستثمار الاقتصادي ، لا يمكن اعتبارها المعيار الوحيد لاختيار وتوطن الصناعات فيها بحكم تاثير تكاليف ايجاد وتطوير خدمات البنى الارتكازية التي تعتبر تلك التكاليف في حالة امكانية تحملها ابرز التحديات الاساسية لعمليات التوطن الصناعي وسياسة التوازن المكاني . كما تبقى المراهنة للبعض على وصول الاقاليم ، ذات مستويات التنمية العالية، الى مرحلة اللااقتصاديات باعتبارها عامل فعال لامكانيات التشتت ،(١٧) امرا ليس مؤكدا لان بلوغ الاقليم مستوى متطور من التنمية يجعل آلية التنمية بتواصل مستمر وتطور مستوياتها ذاتيا يعتمد اقتصاديات الحجم للفعاليات الصناعية في توجهات الاختيار الموقعي لها ، بالرغم من ان نظرية التوازن المكاني (١٨) للتنمية الاقليمية التي تقترح اطارا للتوازن بين الاقاليم اساسه تدفق راس المال من الاقاليم المتطورة الى الاقاليم الاقل تطورا لتصحيح اللاتوازن في مستويات التنمية بينها .

١ . ٣ : آلية الاستقطاب المكاني للانشطة الصناعية . ماهي العناصر الفاعلة في تعزيزها ؟

ان تحديد العناصر الفاعلة في تنشيط عمليات الاستقطاب المكاني للأنشطة الصناعية يعتبر في الوقت ذاته مهمة اساسية لاستيعاب حركة تدفق الاستثمارات مكانيا اي العوامل المحددة للاختيار الموقعي ، للنشاط الصناعي والتي سيتوقف عليها توجهات عمليات التوطن في الاقليم او بين الاقاليم . ان ابرز سمات آلية الاستقطاب هي وجود اتجاه قوي للفعالية الاقتصادية (الصناعية) لتصبح متمركزة في الاقاليم كثيفة التحضر(١٩) لما لاقتصاديات التحضر (٢٠) من دور

اساسي وفاعل في تعظيم اقتصاديات التكتل التي سوف تعمل فى اطار تنشيط عملية الاستقطاب والتركز للصناعات فى مواقع محددة فى الحيز الجغرافي وتخلق من خلال تلك الصناعات المهيمنة والحفزة صناعات الاستقطاب التي تحقق عمل تكتل عندما توقع فى أقطاب اقاليمها (٢١) . وان ذلك الاستقطاب الاقتصادي سوف يقود الى استقطاب جغرافي يؤدي الى خلق انماط مكانية للنشاط الصناعي متركزة ، كما نجد ان فى البلدان النامية ، التركز الكبير للانتاج الصناعي القائم في مقياس كبير للخدمات(٢٢) عادة يكون في المركز الحضري بفعل مساهمة تلك الخدمات فى تقليل تكاليف الانتاج من خلال تعزيز الوفورات الاقتصادية الخارجية التي تشكل ايضا مستزياتها عناصر مهمة فى تنشيط عمليات الاستقطاب للانشطة الصناعية ، لان معدلات التصنع والتحضر السريع قد اتحدت مع زيادة الاستقطاب فى الاقتصاد المكاني . ، كما يعتبر توزيع الاستثمارات غير المنتجة دالة لعملية توزيع الاستثمارات المنتجة وهذا تأكيد على دور الاستثمارات غير المنتجة فى تعزيز عمليات الاستقطاب المكاني للاستثمارات الصناعية المنتجة ، بما يحقق صافي اقتصاديات التكتل بالموجب وهذا ما يجعل آلية الاستقطاب قادرة على تركيز واستمرار تركيز النشاط الصناعي فى مناطق محددة تمثل تكتل الصناعة فى وحول مدن محددة بما يعطي مثلا واضحا على الجذب اللامتناسب (٢٣) لمواقع قليلة فى المناطق المتطورة التي تقدم الخدمات الحضرية بما يعزز الوفورات الاقتصادية التي تشكل عنصر جذب واستقطاب للفعاليات الصناعية لاحقا ، حيث أن جميع منافع التكتل(٢٤) عندما تضاف لبعضها ممكن ان تعرض مزايا او كلف منخفضة نسبيا لبدائل متعددة للموقع بما يساهم بشكل فاعل فى تحديد عمليات الاستقطاب لتلك المواقع التي تبلغ فيها تلك المنافع مستواها الاعظم .

١ ٠ ٤ : الانحياز المكاني للاستثمارات الصناعية للمناطق المتطورة ، ، الاسباب والنتائج ،

ان من ابرز اسباب انحياز الاستثمارات الصناعية مكانيا الى المناطق المتطورة هو ان صافي الوفورات الاقتصادية لتلك المناطق لا يزال هو اكبر بشكل غير متناسب مع صافي تلك الوفورات للمناطق الاقل تطورا والتي قد تكون سالبة مما يعزز عمليات ذلك الانحياز الى المناطق الحضرية المتطورة والتي تشجع ، من خلال نمو الصناعة فيها ، حركة آلية لاستمرار جذب المشروع الصناعية الجديدة وخلق التكتل الواسع او التجمع الصناعي (٢٥) ، بتاثير اقتصاديات التكتل الحضري التي تفرزها تلك العملية المستمرة من الانحياز بما يجعلها قادرة على تحديد الاختيار الموقعي ، لان لاقتصاديات التكتل تاثير واضح على اقتصاديات حجم الصناعة (٢٦) المؤثر في تطور مستويات العوائد الاقتصادية المتوقع تحقيقها في تلك المناطق . كما ان هذا الاتجاه المنحاز للصناعة للتكتل في اقاليم محدودة تمثل مناطق متطورة نسبيا (٢٧) يحصل بسبب تنوع واهمية الوفورات الاقتصادية الموجودة في مثل تلك المناطق ، لان في المراحل الاولى للتنمية الصناعية ستكون نسبة كبيرة من الصناعة الجديدة يتحدد توطنها بموقع المدينة الرئيسية التي تعرض مزايا ايجابية مهمة . وان من ابرز نتائج الانحياز المكاني لانشاء او توطين الانشطة او الفعاليات الصناعية في عدد محدد من الاماكن قد شكل قوة محركة قائدة للاختلافات الاقليمية واللاتساوي الاقليمي(٢٨) ، وقد ادى ذلك الى تعميق حالة اللاتوازن المكاني في الهيكل او البنية الموقعية ، ناتج عن وجود مناطق كثيفة النمو ، اصبح من ابرز سماتها التكتل الصناعي الكبير الزدحم ، وبقاء المناطق الاقل تطورا في مستويات متدنية من القدرات لاستقطاب الانشطة الصناعية . وتجدر الاشارة الى ان تلك الحالة ستوصل ، اذا ما استمرت قوى الاستقطاب في اطار آلية الانحياز والتركز الصناعي تلك

في هذه المناطق ، الى بلوغ مرحلة اللااقتصاديات ، التي تمهد لنشاط مؤثر لقوى التشتت ، المتمثلة بسعي المشاريع المتوطنة للبحث عن مواطن جديدة في مناطق اخرى بفعل تعاظم تكاليف الانتاج في منطقة التكتل الصناعي وتوجهات المشاريع الجديدة ، بفعل تأثير قوة الطرد المركزية لمناطق التكتل ، الى التوطن في مناطق تتحقق فيها اقتصاديات التوطن الصناعي . ومما يساعد في ذلك ان استمرار عمليات التنمية سوف يحسن من مستوى خدمات البنى الارتكازية ويفرز من الامكانيات الاقتصادية في المناطق المحيطة بمناطق التكتل الصناعي وبذلك ستشجع اللامركزية في نشر المشاريع الصناعية (٢٩) .

وتدفق الاستثمارات الصناعية الى تلك المناطق وبما يخفف من سلبيات الانحياز المكاني من خلال تحقيق فرص توطنية للنشاط الصناعي في مناطق الحاجة لكي يدعم الاتجاه العام للتوازن المكاني للنشاط الصناعي .

١ . ٥ : تحليل العلاقة بين خصائص عمليات التصنيع وعمليات التوطن الصناعي :

ان من بين ابرز الحقائق الجغرافية هي ان التصنيع دائما جغرافيا غير متوازن

The industrialization of an Economy is allways Geographically unbalanced. (30).

وتعتبر تلك الحقيقة نتيجة للمعدل السريع للتصنيع والتحضر ذات التأثيرات المشتركة او المتحدة في زيادة الاستقطاب في الحيز الاقتصادي (٣١) بما يجعل عمليات التوطن الصناعي فاعلة وذات توجهات مركزة في توطين المشاريع الجديدة وتوسيع المشاريع الصناعية المتوطنة في ذلك الحيز بتأثير اقتصاديات التحضر ، التي تعتبر محصلة لعمليات التصنيع في المجال المكاني الحضري التي مكنت ذلك الحيز او المجال من تحقيق

مستويات دخول مرتفعة شكلت اساس عمليات استقطاب الحركة السكانية بما قد طور تلك المراكز الحضرية بفعل اتحاد تلك العمليات للتصنيع مع تلك الحركة السكانية وقد انعكس ذلك بتأثير واضح في ضعف ومحدودية عمليات التوطن الصناعي في مناطق النزوح السكاني ، بما قد ادى الى اتساع الفجوة في معدلات التصنيع والتحضر بين مناطق التركز والمناطق التي استنزفت عملية الاستقطاب جزء مهم من مواردها ، لأن سياسات التوطن الصناعي تتحدد بواسطة نموذج التصنيع وان عملية التصنيع هي العنصر الحاسم في التنمية السريعة والتغيرات في الهيكل المكاني للصناعة(٣٢) . وبما ان التصنيع بشكل عام يعتبر مفتاح تسريع النمو الاقتصادي في الاقاليم المتخلفة او مناطق الحاجة ، لذا تعتبر عملية تصنيع الريف كجزء من توجهات عمليات التوطن الصناعي لنشر المشاريع الصناعية من مراكز التكتل الصناعي ، المدن المتروبوليتينية الرئيسية ، الى المناطق الاخرى الاقل تطورا اي المناطق الريفية

ويتحقق ذلك عندما تستند ستراتيجيات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية على التصنيع وان تكون توجهات عمليات التوطن الصناعي باتجاهات موقعية لامركزية بأعتماد ستراتيجية التصنيع الواسع(٣٣) ، التي تستند على زيادات واسعة في الاستخدام (قوة العمل) بحيث يصبح التركز اللامركزي لعمليات التوطن الصناعي هو المفهوم الجديد للتصنيع ، بما يضمن التأثير الاكبر لعمليات التصنيع على التنظيم المكاني للفعاليات الصناعية ، لذا يصبح التأكيد ضروريا بان تستمر اهمية نظرية التوطن الصناعي ، التي توصف العناصر المكانية لعمليات التصنيع ، كجزء مهم من نظرية التصنيع .

(٢) : تطور اتجاهات التوطن الصناعي على المستوى الاقليمي في العراق:

في المراحل الاولى لعمليات التنمية الصناعية في العراق كانت النسبة لاكبر من الصناعات الجديدة قد اتحدت مع الوفورات الاقتصادية

للمراكز الحضرية الرئيسية التي تعرض مزايا اقتصادية ايجابية مهمة ، وبأعتبار العراق بلد نامي فان الواقع الجغرافي للاتجاهات التوطنية للنشاط الصناعي فيه يعكس حقيقة ان التطور الصناعي يمثل جزيرة من التقدم الصناعي تتمثل في بغداد باعتبارها الاقليم ذا القطب الصناعي ، واكبر تكتل حضري مهيمن على الهيكل المكاني للمستوطنات الحضرية الذي شكل دالة اقتصادية لتطور عمليات التوطن الصناعي فيها بفعل تأثير دور الوفورات الاقتصادية الخارجية والمتمثلة بأقتصاديات التوطن كعوامل للجذب والاستقطاب الصناعي ، وبالرغم من امتلاك محافظات العراق الاخرى موارد طبيعية وبشرية لم تكن اتجاهات التطور في عمليات التوطن الصناعي فيها تتناسب ومواردها بفعل تاثير ارتفاع تكاليف ايجاد وتطوير خدمات البنى الارتكازية مما جعلها غير قادرة على تقديم الوفورات الاقتصادية المطلوبة لتوطن الانشطة بما يمكنها من تغيير مسارات اتجاهات التوطن الصناعي بأتجاهها ،

أن عملية تحليل ومناقشة تطور اتجاهات التوطن الصناعي على على مستوى محافظات العراق (المستوى الاقليمي) ، اعتمدت على مصفوفة الانجاز المتمثلة في الجداول ١ ، ٢ ، ٣ ، و ٤ ونتائج تحليل المصفوفة في الجداول ، ٥ ، ٦ ، (٣٤) ويمكن عرض ابرز جوانب التحليل وتلك المناقشة للتطورات والتغيرات في اتجاهات التوطن الصناعي ومستويات النشاط الصناعي المنجز كواقع جغرافي وللفترة ١٩٦٠ – ١٩٩٠م بالآتي :-

(١) ان عمليات التوطن الصناعي في بغداد كان اساس توجهها هو اتجاه المشاريع الصناعية الجديدة في مختلف المراحل للفترة الزمنية الى التوطن تحت تأثير فرضية اقصى الارباح ، ومما حقق تلك الفرضية تطور مستويات التركز الصناعي في بغداد مما جعلها ذات هيمنة مستمرة لمختلف المراحل وقد ساعد على ذلك ان معدلات التصنيع

والتحضر السريعة فيها قد اتحدت مع زيادة الاستقطاب في الاقتصاد المكاني لها . وبالنظر لما تتمتع به بغداد من عوامل للجذب الصناعي المتمثة بأقتصاديات التكتل الصناعي والاقتصاديات الحضرية ، بأعتبار بغداد تمثل اكثف منطقة حضرية فى العراق ، فقد كانت تلك أساس جعل أتجاهات التوطن الصناعي فيها ذات سمة استقطابية للانشطة الصناعية المتنوعة ، وقد بقيت تلك الاتجاهات ، لمختلف المراحل الزمنية ، فاعلة في تعزيز الفجوة بين مستويات تطور النشاط الصناعي وتركزه فيها واحتلالها المرتبة الاولى ، بتمثيل كامل لاوزان جميع المتغييرت المعتمدة في قياس تركز وتطور النشاط الصناعي،مقارنتا مع محافظات القطر الاخرى.

(٢) في الفترة ١٩٦٠ ، كانت ابرز اتجاهات التوطن لصناعة تتمثل في حالة تركزها فى المدن الرئيسية للعراق ، بغداد ، البصرة ، الموصل ، والحلة ، وقد جسدت هذه الظاهرة عماية اللاتوازن المكاني فى تلك الاتجاهاتمن خلال عدم وجود اية محافظة في مستوى التطور النسبي للصناعة (B) وازدياد وتركز عدد المحافظات في المستوى (D) والتي اعتبرت محافظات متخلفة صناعيا ، الا ان التغير في اتجاهات التوطن في الفترة المتمثلة بعام ١٩٧٦ قد حقق تطورا في مستوى النشاط الصناعي كمحصلة لعمليات التوطن فى محافظات اربيل ، واسط وميسان (اضافة الى استمرار عمليات التركز لمحافظات بغداد ، البصرة ، نينوى وبابل) وذلك من خلال توطين الصناعات ذات المحدد الموقعي ، كصناعات موجهة الى المواد الاولية أو الى قوة العمل فى تلك المحافظات وكان ذلك مؤشرا للاتجاهات التوطنية التي تعمل باتجاه التوازن المكاني .

(٣) ان أستمرار عمليات التنمية وتطور خدمات البنى الارتكازية فى المنطقة المحيطة بمنطقة التكتل الصناعي الرئيسية فى العراق ،

منطقة التكتل الصناعي ـ الحضري بغداد والمتمثلة بمحافظات بابل ديالى ، صلاح الدين ، الانبار وكربلاء ، قد اعطى لتلك المحافظات فرصا في التطور في معدلات نموها الصناعي الى مستوى المحافظات المتطورة صناعيا أو نسبيا (بمستوى (B or A)) خلال الفترة التي اعقبت عام ١٩٧٦ (اي ٨١ ـ ١٩٩٠م) ، حيث أستمرت محافظة بابل لمختلف المراحل بأحتلال مرتبة متقدمة بعد بغداد نتيجة لتطور الهياكل الخدمية فيها ولكونها جزء من اقليم بغداد المركزي . وقد اثرت عمليات التنمية في تحسين خدمات البنى الارتكازية مما جعل تلك المحافظات ، في ضوء نتائج تعزيز اتجاهات التوطن الصناعي فيها ، تمثل استقطابا جغرافيا للصناعة بعد ان اصبحت قادرة على تعزيز عناصر الاستقطاب الاقتصادي فيها مشكلة اطارا مكانيا لاقليم تكتل صناعي متروبوليتيني ، تعززت مرحلة مهمة من تكونه كمحصلة لتنفيذ خطة التنمية ٧٦ ـ ١٩٨٠ والتحولات المكانية في اتجاهات التوطن الصناعي للفترة ١٩٨٠ـ١٩٩٠م بتأثير نتائج العدوان الايراني على العراق وتأثر المحافظات الحدودية ومنها البصرة كما مؤشر في تحليل نتائج مصفوفة الانجاز في الجداول (٥) و (٦)) .

(٤) لقد ساهمت تلك الاتجاهات غير المتوازنة مكانيا لعمليات التوطن الصناعي في تعزيز عمليات الانحياز الى مناطق ومدن محددة وبالتالي الى محافظات لم يزد عددها في مستوى المتطور صناعيا (A) عن (٨) ثمانية محافظات في السنوات ٨١ ، ١٩٩٠م على التوالي مما تقدم مثالا واضحا على صورة الجذب اللامتناسب، للنشاط الصناعي بين المناطق المتطورة والمناطق المتخلفة الاخرى ، ويعتبر ذلك عاملا فاعلا في حالة اللاتناسب في التوزيع الجغرافي للصناعة بين المحافظات واللاتساوي بمواقع الاستثمارات الغير اساسية التي

يعتبر النشاط الصناعي عامل محفز على تطورها ، وقد تمثل ذلك اللاتناسب في بقاء عدد من المحافظات (٧ محافظات) ضمن مستوى المحافظات الاقل تطورا صناعيا وحتى المراحل المتقدمة للفترة ٨١ - ١٩٩٠م مما يؤكد حقيقة ان التصنيع في الاقتصاد هو دائما جغرافيا غير متوازن .

٥ - خلال مختلف المراحل الزمنية (قيد البحث والتحليل) بقي المستوى المنجز لتطور الصناعي ، كمحصلة لعمليات التوطن في المحافظات (B) يمثل فجوة بين المحافظات التي اعتبرت متطورة صناعيا (A) (التي كان النمو الصناعي فيها أعلى من المستوى القومي) والمحافظات الاقل تطورا (C) والتي كان النمو الصناعي فيها اقل من المستوى القومي ، مما يعطي مؤشرا على ان النمط العام للتوطن الصناعي لا يزال نمطا متمركزا ويشكل عملية انحياز ساهمت فيها امكانيات التكتل التي سوف تولد نموا ذاتيا يؤدي الى تعزيز عمليات التكتل الصناعي التي هي ايضا ستطور آليات الاستقطاب للتكتل ذاتيا .

٦ - المحافظات التي اتسمت اتجاهات التوطن الصناعي فيها بانها ذات توجهات محدودة وان عمليات التوطن الصناعي فيها ضعيفة مما جعلها توضع بمستوى المحافظات المتخلفة صناعيا (D)

قد استقرت بعد عام ١٩٨١م على محافظتي دهوك والمثنى بعدما استطاعت عمليات التوطن الصناعي في محافظات واسط واربيل عام ١٩٦٠ والقادسية عام ١٩٧٦ من نقلها الى مستويات من التطور الصناعي جعلها بمستويات وقدرات صناعية في مواقع اكثر تطورا مع مراحل الزمن وبشكل خاص محافظتي واسط واربيل التي احتلت عام ١٩٧٦ موقعا في مجال المحافظات المتطورة صناعيا .

(٣) : مؤشرات تقييمية لمستوى فاعلية سياسات التوطن الصناعي في تغيير اتجاهات عمليات التوطن الصناعي في العراق :

ان التباينات الاقليمية في المؤشرات الاقتصادية في العراق قادت الحكومات للبحث عن دور فعال ومؤثر في التوزيع المكاني للانشطة الصناعية ، سيما وان عمليات التوطن الصناعي عندما عمت في اطار بدائل الموقع بتاثير مستوى التكاليف في الحيز المكاني ضمن الاقليم وبين اقاليم البلد الواحد قد ابقت المناطق ذات الامكانيات في العراق هي مناطق استقطاب وتطور النشاط الصناعي ، وبما ان سياسة التوطن الصناعي تعتبر اداة مهمة وفعالة للتنشيط الاقتصادي لمناطق الحاجة ، وكذلك لمعالجة مشاكل التركز الصناعي الواسع والمنحاز الى بغداد قد عجل في المحاولة الاولى التي شكلت البداية لسياسات التوطن الصناعي في العراق، المتمثلة في ما ورد في خطة التنمية ٦٥ ـ ١٩٦٩(٣٥) ، حيث اشير ولأول مرة الى التأكيد على الابعاد المكانية في توطين الانشطة الاقتصادية وبشكل خاص الصناعية منها لتطوير المناطق المتخلفة . وبهدف تقديم محاولة لتقييم مدى فعالية سياسات التوطن الصناعي في تغيير اتجاهات عمليات التوطن فقد تم الاعتماد على استخدام نماذج (٣٦) لقياس التغير في التركز الصناعي ومستوى النشاط الصناعي في محافظات العراق وللفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩٠م من خلال مؤشرات كمية لخصت في الجدول رقم (٧) كأساس لمؤشرات التقييم التالية : ـ

١ ـ ان من ابرز التغيرات في اتجاهات التوطن الصناعي بتأثير سياسات التوطن الصناعي في العراق قد تمثلت في تنور التركز الصناعي (ZD it) ومستوى النشاط الصناعي (ZS i) لمحافظات الانبار صلاح الدين ، كربلاء ، ديالى واربيل لعام ١٩٩٠ مقارنتا مع مستوياتها في عام ١٩٨١ ، مما يعطي مؤشرا على تحقيق نتائج ايجابية من خلال تعزيز النمط المنتشر ـ المتمركز للتوطن الصناعي بفعل تأثير

سياسات التوطن الصناعي التي عملت من خلال الاستثمارات الصناعية الحكومية على تطوير النشاط الصناعي في تلك المحافظات.

٢ ـ ان تأثير سياسات التوطن الصناعي بأتجاه خلق وتطوير محور بديل للصناعات النفطية في محافظة صلاح الدين ، منذ بداية الثمانينيات، نتيجة لتأثر تلك الصناعات والاضرار التي لحقت بها في محورها الاساسي البصرة من جراء العدوان الايراني على العراق ، قد مكنها (محافظة صلاح الدين) من تحقيق مستوى تركز وتطور صناعي متقدم في حين كان ذلك سببا لتراجع مرتبة محافظة البصرة الصناعية في مستوى التركز والتطور الصناعي في عام ١٩٩٠ الى المرتبة السابعة بين محافظات العراق . كما ان التوجه لتلك السياسات ، من خلال الاستثمارات الحكومية ، لتطوير الصناعات الانشائية وصناعة الاسمدة الفوسفاتية في محافظة الانبار قد مكنها من احتلال المرتبة الرابعة عام ١٩٩٠ بعد ان كانت في المرتبة الثامنة عام ١٩٨١ ، وهو ايضا مؤشر على نجاح سياسات التوطن في نشر الصناعات الموجة الى المواد الاولية .

٣ ـ ان استمرار محافظة بابل في تطور مستوى النشاط والتركز الصناعي للسنوات ٨١ ـ ١٩٩٠ بالمرتبة الثانية بعد بغداد يعطي مؤشرا على مدى تأثير حجم الوفورات الاقتصادية المتمثلة باقتصاديات التكتل الصناعي والاقتصاديات الحضرية ، على استقطاب النشاط الصناعي يضاف اليها التأثير الاكبر لمدينة بغداد في دعمها بالاقتصاديات الحضرية بأعتبار تلك المحافظة تمثل امتدادا اقتصاديا مكانيا لها . كما ان تطور تلك المحافظة بهذا الاتجاه سوف لن يدعم كثيرا السياسات اللامركزية لتوطين النشاط الصناعي في المحافظات المتخلفة صناعيا ، كما انه سيعزز من فرص تطور الاقليم الصناعي

المتروبوليتيني لبغداد والذي لا ينسجم مع توجهات سياسات التوازن المكاني للنشاط الصناعي .

٤ ـ ان مقارنة مستوى التركز والتطور الصناعي لمحافظة اربيل بين عامي ١٩٨١ و ١٩٩٠ نجد ان التغير كان ايجابيا بتحقيق تطور نقل تلك المحافظة الى مستوى المحافظات المتطورة صناعيا في ضوء مستوى النشاط الصناعي (ZS i) ويعتبر ذلك محصلة لتغير اتجاهات التوطن الصناعي ، التي ساهمت في تراجع مستويات التركز والتطور الصناعي لمحافظة السليمانية ، (بفعل تأثير طروف العدوان الايراني على العراق) والتي عززت من عمليات التوطن الصناعي في محافظة اربيل ، ويعتبر ذلك التطور مؤشرا على فاعلية توجهات السياسة اللامركزية للتوطن الصناعي باتجاه التوازن المكاني في العراق .

(٥) ان تحقيق محافظتي كربلاء وديالى مستويات متطورة من التراكز للنشاط الصناعي ، للفترة المؤشرة ، يمكن عدة جزءا من تأثيرات الاستقطاب الصناعي لبغداد كتأثيرات مكانية لها في المجال الحضري للمناطق المحيطة بها ، كما ساهمت بعض مشاكل التكتل الصناعي في بغداد بدورا ايجابيا في تحقيق التحولات المكانية لعمليات التوطن الصناعي باتجاه المناطق المحيطة تلك ببغداد ، وقد اثر هذا الاتجاه في تعزيز عمليات تطور تشكيل الاقليم الصناعي المتروبو ـ ليتيني لبغداد وهو ايضا لا يعمل باتجاه دعم عمليات الموازنة المكانية لصالح المحافظات المتخلفة صناعيا .

(٦) بالرغم من سعي وعمل سياسات التوطن الصناعي عبر ادواتها المباشرة (الاستثمارات الصناعية الحكومية ، القوانين والاجراءات التنظيمية) وغير المباشرة (سياسة الائتمان ، القروض الصناعية ومعدلات الفائدة) على تطوير مستويات النشاط الصناعي في المحافظات المتخلفة صناعيا او الاقل تطورا ، الا انها لم تتمكن من

(1)

جدول رقم (3): تحليل مصفوفة الأنجاز Achievement Matrix، لتقييم مستوى التطور الصناعي في محافظات العراق لعام ١٩٨١م.

مؤشرات التطور الصناعي ومستوى التركز / محافظات العراق		A	نينوى	صلاح الدين	التأميم	ديالى	بغداد	الأنبار	بابل	كربلاء	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	واسط	ميسان	البصرة	دهوك	أربيل	السليمانية
			B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C
1	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	4	4	16	1	4	3	12	2	8	1	4	1	4	1	4	4	12	3	12
2	عدد العاملين في الصناعة	5	4	20	2	10	1	5	2	10	1	5	2	10	2	20	4	10	2	10
3	قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي	4	4	16	2	8	1	4	4	16	1	4	4	16	1	8	2	16	4	8
4	قيمة الانتاج الصناعي	5	1	5	1	20	3	15	5	25	2	10	5	15	3	20	4	25	5	15
5	القيمة المضافة الصناعية	5	2	10	2	20	4	10	3	15	2	10	5	15	3	20	4	25	5	15
6	أجور العاملين في الصناعة	4	4	16	2	8	1	4	4	16	1	8	2	4	1	12	3	16	4	8
	المجموع	27	19	83	15	70	9	40	14	64	27	123	15	68	24	109	20	81	9	40

(1) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الدحصاء الصناعي لسنة ١٩٨١م.

(2)

جدول رقم (4): تحليل مصفوفة الأنجاز Achievement Matrix، لتقييم مستوى التطور الصناعي في محافظات العراق لعام ١٩٩٠م.

مؤشرات التطور الصناعي ومستوى التركز / محافظات العراق		A	نينوى	صلاح الدين	التأميم	ديالى	بغداد	الأنبار	بابل	كربلاء	النجف	القادسية	المثنى	ذي قار	واسط	ميسان	البصرة	دهوك	أربيل	السليمانية
			B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C
1	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	4	4	16	2	8	3	12	2	8	1	4	1	4	1	4	4	12	3	12
2	عدد العاملين في الصناعة	5	4	20	2	10	1	5	2	10	1	5	2	10	2	20	4	15	3	10
3	قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي	4	5	20	3	12	1	4	4	16	1	4	4	16	1	8	2	16	4	8
4	قيمة الانتاج الصناعي	5	1	5	2	10	4	20	5	25	2	10	5	15	3	20	4	25	5	15
5	القيمة المضافة الصناعية	5	2	10	2	10	4	20	5	25	2	15	5	15	3	20	4	25	5	15
6	أجور العاملين في الصناعة	4	4	16	2	8	1	4	4	16	1	8	2	4	1	12	3	16	4	8
	المجموع	27	24	107	19	87	10	72	27	123	20	91	25	114	18	81	11	52	10	40

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الدحصاء الصناعي لسنة ١٩٩٠م.

(1)
جدول رقم (1) : تحليل مصفوفة الأنجاز Achievement Matrix ، لتقييم مستوى التطور الصناعي في محافظات العراق لعام ١٩٦٠م.

مؤشرات التطور الصناعي ومستويات التركز / محافظات العراق		A	السليمانية		أربيل		دهوك		البصرة		ميسان		واسط		ذي قار		المثنى		القادسية		النجف		كربلاء		بابل		الأنبار		بغداد		ديالى		التأميم		صلاح الدين		نينوى	
			C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B
1	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	4	4	1	4	1	8	2	12	3	4	1	8	2	4	1	4	1	4	1	4	1	4	1	8	2	8	2	4	1	16	4	4	1	4	1	8	2
2	عدد العاملين في الصناعة	5	5	1	5	1	15	3	20	4	10	2	5	1	5	1	5	1	5	1	15	3	5	1	10	2	5	1	25	5	5	1	5	1	15	3	20	4
3	قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي	4	4	1	4	1	12	3	12	3	4	1	4	1	4	1	4	1	4	1	8	2	8	2	4	1	4	1	16	4	4	1	4	1	12	3	16	4
4	قيمة الانتاج الصناعي	5	10	2	5	1	20	4	20	4	5	1	5	1	5	1	15	3	15	3	15	3	5	1	25	5	10	2	5	1	20	4	5	1	25	5	20	4
5	القيمة المضافة الصناعية	5	10	2	5	1	20	4	20	4	5	1	5	1	5	1	10	2	5	1	15	3	5	1	25	5	10	2	5	1	20	4	5	1	25	5	20	4
6	أجور العاملين في الصناعة	4	4	1	4	1	12	3	12	3	4	1	4	1	4	1	4	1	4	1	8	2	4	1	16	4	8	2	4	1	12	3	4	1	16	4	12	3
	المجموع	27	37	8	27	6	96	21	96	21	32	7	27	6	27	6	42	9	45	9	64	14	27	6	123	27	41	9	27	6	87	19	27	6	110	24	72	16

(1) المصدر : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الاحصاء الصناعي لسنة ١٩٦٠م.

A = وزن المؤشرات الصناعية في الأقليم B = وزن المؤشرات الصناعية
C = A x B

(2)
جدول رقم (2) : تحليل مصفوفة الأنجاز Achievement Matrix ، لتقييم مستوى التطور الصناعي في محافظات العراق لعام ١٩٧٦م.

مؤشرات التطور الصناعي ومستويات التركز / محافظات العراق		A	السليمانية		أربيل		دهوك		البصرة		ميسان		واسط		ذي قار		المثنى		القادسية		النجف		كربلاء		بابل		الأنبار		بغداد		ديالى		التأميم		صلاح الدين		نينوى	
			C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B	C	B
1	عدد المنشآت الصناعية الكبيرة	4	4	1	8	2	4	1	12	3	8	2	4	1	4	1	4	1	4	1	8	2	8	2	8	2	8	2	4	1	16	4	8	2	8	2	4	1
2	عدد العاملين في الصناعة	5	10	2	20	4	5	1	20	4	20	4	15	3	5	1	10	2	15	3	5	1	15	3	20	4	15	3	25	5	15	3	5	1	20	4	12	3
3	قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي	4	4	1	12	3	4	1	12	3	12	3	8	2	4	1	8	2	4	1	4	1	8	2	16	4	4	1	16	4	12	3	8	2	8	2	16	4
4	قيمة الانتاج الصناعي	5	10	2	20	4	5	1	25	5	20	4	20	4	5	1	10	2	5	1	10	2	15	3	25	5	15	3	25	5	15	3	15	3	25	5	25	5
5	القيمة المضافة الصناعية	5	10	2	10	2	5	1	25	5			20	4	5	1	10	2	5	1	5	1	10	2	25	5	15	3	25	5	10	2	15	3	15	3	20	4
6	أجور العاملين في الصناعة	4	8	2	12	3	4	1	16	4	12	3	12	3	4	1	8	2	4	1	4	1	4	1	16	4	8	2	16	4	8	2	8	2	8	2	16	4
	المجموع	27	46	10	82	18	27	6	110	24	72	16	79	17	27	6	50	11	37	8	36	8	60	13	110	26	61	13	123	27	68	15	69	15	55	12	109	24

(2) المصدر : الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الأحصاء الصناعي لسنة ١٩٧٦م.

المعدل القوي = مجموع قيمه (C) / عدد الأقاليم (المحافظات)

جدول رقم (5) : نتائج تحليل مصفوفة الأنجاز لتغيرات أتجاهات التوطن الصناعي في العراق للسنوات 60 ، 76 ، 81 ، 1990 (1)

المحافظات	1960					1976					1981					1990				
	المرتبة	D	C	B	A	المرتبة	D	C	B	A	المرتبة	D	C	B	A	المرتبة	D	C	B	A
نينوى	3				•	3				•	4				•	3				•
صلاح الدين						11		•			7				•	5				•
التأميم	10	•				7			•		14		•			12		•		
ديالى	7		•			8			•		9			•		8				•
بغداد	1				•	1				•	1				•	1				•
الأنبار	10	•				9		•			8				•	4				•
بابل	4				•	2				•	2				•	2				•
كربلاء	5		•			10		•			5				•	6				•
النجف						15	•				13		•			15	•			
القادسية	6		•			14	•				12		•			13		•		
المثنى						12		•			17	•				17	•			
ذي قار	10	•				16	•				15		•			14		•		
واسط	10	•				5				•	16		•			10		•		
ميسان	9		•			6				•	10			•		9			•	
البصرة	2				•	2				•	3				•	7				•
دهوك						16	•				17	•				17	•			
أربيل	10	•				4				•	11		•			15			•	
السليمانية	8		•			13		•			6				•	16			•	

(1) المصدر : جداول مصفوفة الأنجاز رقم (1) ، (2) ، (3) و (4) . D = المتخلفة صناعياً ، C = دون المعدل بقوى ، B = المعدل بالمستوى بقوى ، A = فوق المعدل القوي للتطور الصناعي

جدول رقم (6) : تغير أتجاهات تطور مستويات النشاط الصناعي ، في ضوء نتائج تحليل مصفوفة الأنجاز ، في العراق للسنوات 60 ، 76 ، 81 ، 1990 (1)

السنوات	المحافظات المتطورة صناعياً			المحافظات المتطورة نسبياً			المحافظات الاقل تطوراً صناعياً			الحافظات المتخلفة صناعياً		
	المحافظة	C	المحافظة	المحافظة	C	المحافظة	المحافظة	C	المحافظة	C	المحافظة	C
1960	بغداد	123	نينوى	بغداد	87							
	البصرة	96	بابل	البصرة	64							
1976	بغداد	123	نينوى	نينوى	109							
	البصرة	110	أربيل	بغداد	82							
	بابل	110	واسط	التأميم	79	ديالى	69	كربلاء	68	الأنبار	61	المثنى
			ميسان	بابل	72			صلاح الدين	55	كربلاء	60	السليمانية
										النجف	50	المثنى
										ذي قار	46	السليمانية
1981	بغداد	123	كربلاء	بغداد	81							
	بابل	109	السليمانية	بابل	78							
	البصرة	99	صلاح الدين	البصرة	70	ديالى	64	ميسان	61	أربيل	48	التأميم
	نينوى	83	الأنبار	نينوى	68					القادسية	46	ذي قار
										النجف	41	واسط
1990	بغداد	123	صلاح الدين	بغداد	87							
	بابل	114	كربلاء	بابل	81							
	نينوى	107	البصرة	نينوى	77	أربيل	62	السليمانية	58	النجف	52	التأميم
	الأنبار	91	ديالى	الأنبار	72					ميسان	52	ذي قار
										القادسية	46	واسط

الحافظات المتخلفة صناعياً							
C	المحافظة	C	المحافظة	C	المحافظة	C	المحافظة
27	واسط	27	التأميم	37	السليمانية	45	كربلاء
27	أربيل	27	الأنبار	32	ميسان	42	القادسية
		27	ذي قار			41	ديالى
37	القادسية	36	النجف	50	المثنى	61	الأنبار
27	دهوك	27	ذي قار	46	السليمانية	60	كربلاء
						55	صلاح الدين
				40	التأميم	48	أربيل
27	دهوك	27	المثنى	39	ذي قار	46	القادسية
				36	واسط	41	النجف
				45	التأميم	52	النجف
= 27	المثنى	36	دهوك	44	ذي قار	52	ميسان
				40	واسط	46	القادسية

(1) المصدر : جداول مصفوفة الأنجاز رقم (1) ، (2) ، (3) و (4) .

مستوى التطور الصناعي المنجز C = A X B

جدول رقم (7) : نتائج تطبيق النماذج الكمية لقياس التفيز
للتركز الصناعي ZDit ومستوى النشاط الصناعي ZSi لمحافظات العراق
للسنوات : 1981 و 1990 .

	محافظات العراق	1981			1990		
		التركز الصناعي ZDit	مستوى النشاط الصناعي ZSi	تسلسل محافظات العراق في ضوء ZSi	التركز الصناعي ZDit	مستوى النشاط الصناعي ZSi	تسلسل محافظات العراق في ضوء ZSi
1	نينوى	3.1751	0.3276	بغداد	4.12371	0.6599	بغداد
2	صلاح الدين	1.262696	0.1328	بابل	2.34110	0.3001	بابل
3	التأميم	0.834711	0.0906	البصرة	0.75341	0.0831	نينوى
4	ديالى	1.65633	0.1208	نينوى	1.966103	0.2534	الأنبار
5	بغداد	31.990949	3.3884	كربلاء	36.21003	5.6997	صلاح الدين
6	الأنبار	1.137704	0.1271	السليمانية	2.87721	0.4133	كربلاء
7	بابل	4.725246	0.4986	صلاح الدين	6.35442	0.8231	البصرة
8	كربلاء	1.530787	0.1743	الأنبار	1.81349	0.2839	ديالى
9	النجف	0.876749	0.0936	ديالى	0.92753	0.1396	أربيل
10	القادسية	0.99608	0.1037	ميسان	0.923102	0.1003	السليمانية
11	المثنى	0.60551	0.0630	أربيل	0.507211	0.0378	النجف
12	ذي قار	0.530787	0.0814	القادسية	0.72500	0.0725	ميسان
13	واسط	0.835622	0.0531	النجف	0.813412	0.0657	القادسية
14	ميسان	1.122493	0.1155	التأميم	0.92578	0.1086	التأميم
15	البصرة	3.337589	0.3434	ذي قار	2.899311	0.2795	ذي قار
16	دهوك	0.142204	0.0157	واسط	0.320791	0.0492	واسط
17	أربيل	1.016536	0.1055	دهوك	1.86322	0.2496	دهوك
18	السليمانية	1.62265	0.1743	المثنى	1.30079	0.1534	المثنى

تحقيق نتائج واضحة تتمثل بالتحولات المكانية المستهدفة في البنية المكانية للنشاط الصناعي وبقيت محافظات ، المثنى ، دهوك ، واسط ، ذي قار ، التاميم والقادسية في مستويات لم تحقق نتائج متوازنة مع التحولات المطلوبة فيها صناعيا ، حتى خلال الفترة السابقة لعام ١٩٨١ (انظر الجدولين : (٥) و (٦)) ، ويعتبر استمرار تلك المحافظات في مستوياتها من التركز والتطور للنشاط الصناعي مؤشرا على ضعف فاعلية سياسات التوطن الصناعي وعلى اللاتوازن الجغرافي في توزيع الصناعة ، كما يعتبر ذلك ولا يزال ابرز التحديات التي تعمل سياسات التوطن الصناعي على مجابهتها باتجاه تحقيق التوازن .

(٧) في الوقت الذي حرصت سياسات التوطن الصناعي على اعتماد الاتجاه اللامركزي في توزيع النشاط الصناعي باتجاه خلق الموازنة المكانية فانها عمدت من بين توجهاتها على عدم تقديم اية محفزات لتوطن النشاط الصناعي في بغداد بل قيدت في عدد من اجراءاتها التنظيمية عمليات التوطن الصناعي فيها بهدف انتزاع اكبر ما يمكن من فرصها في الاستثمار الصناعي واعادة توجيهها الى المحافظات المستهدفة في التطوير الصناعي ولكن بالرغم من ذلك استمرت مستويات التركز والتطور للنشاط الصناعي في بغداد متصاعدة بفعل تأثير عامل اساسي يتمثل في ان محصلة الوفورات الاقتصادية الناتجة عن ما فرضته تلك السياسات على التوطن الصناعي في بغداد من قيود وما منحته لمحافظات المطلوب توجيه عمليات التوطن اليها لا زالت اقل مما تقدمه بغداد كوفورات اقتصادية تشكل عوامل جذب صناعي اكبر اليها وهذا ما جعل قوى التكتل الصناعي فيها اكثر فاعلية في تطوير مستويات التركز للنشاط الصناعي، واضعف

في الوقت ذاتـه من قوى التشتت التي ركـزت عليها السياسات للتوطن اللامركزية لانجاح عملية نشر المشاريع الصناعية الجديدة ، وقد ساهم استمرار بغداد بأستقطاب النشاط الصـناعي ، في مختلف الفترات ، في التاثير سلبيا على الاتجاهات المكانية لموازنة توطين النشاط الصناعي في العراق .

(٤) : نظرة تخطيطية لمستقبل سياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي في العـراق :

من خلال ما تم بناءه من رؤية نظريـة جسدت محاولتنا في بلـورة بعض الاسس الفلسفية للنظر الى طبيعـة العلاقة بين واقـع النشـاط الصناعي والدور الذي تؤثر من خلاله سياسات التوطن الصناعي في ذلك الواقع ، قد اصبح واضحا مفهوم سياسة التوازن المكاني لعمليات التوطن الصناعي كخلفية نظرية ، كما ان نتائج تحليل واقع النشاط الصناعي وتغير اتجاهات توطنه وتقييم تلك التوجهـات لسياسات التوطن الصناعي في محاولات تغيير توجهات عمليات الوطن الصناعي في محافظات العراق ، قد مكن من ابراز خصائص حالة اللاتوازن المكاني القائمة في الهيكل المكاني للنشاط الصناعي في العراق و لنتائج الايجابية المتحققة والمنسجمة لسياسة التو زن المكاني والتي لا زالت هي اقل مما يعطي السياسة مؤشـرات على الفاعلية المطوبة . وبهدف تشكيل نظـرة تخطيطية مستقبلية ، استثمارا لنتائج ما تم تحليله وبناءه ، لتوجهات سياسـة التوازن المكاني للنشـاط الصناعي ، ينبغي ان نتناول تحقيقا لذلك ما يلي :

٤ ـ ١ : اهم التوجهات لمستقبل سياسة التوازن المكاني في توطين الانشطة الصناعية :

(١) ان نمو الصناعة في مكان معين يشجع حركـة آليـة تضمن تشجيع استمرار التنمية من خلال توسيع الصناعة التحويلية وممكن ان يساعد ذلك منشـآت صناعية اخرى على التطـور

والتجمع ، بما يمنح فرصا جديدة لتطوير النشاط الصناعي في المحافظات المتخلفة او الاقل تطورا صناعيا .

(٢) ان انشاء الفعاليات الصناعية في عدد محدد من الاماكن قد شكل قوة محركة قائدة للاختلافات الاقليمية واللاتساوي الاقليمي ولذا يجب أن تعمل سياسات الموازنة المكانية بالاتجاه الذي يحجم من تلك الظاهرة .

(٣) التصنيع يعتبر مفتاح تسريع النمو الاقتصادي فى الاقاليم المتخلفة ، وعندما تستند ستراتيجيات التنمية على التصنيع سوف تكون تكون الحاجة الى ضرورة اعتماد لا مركزية الصناعة ، لذا فان عمليات نشر المشاريع الصناعية تعتبر ركيزة للتوجهات المستقبلية لسياسة الموازنة المكانية ، ولذا يصبح التركز اللامركزي المفهوم التنموي الاقليمي الجديد لسياسة التوازن المكاني في توطين النشاط الصناعي .

(٤) ان عملية موازنة اختيار موقع المشروع الصناعي بما يؤدي الى تحقيق افضل نتائج بالقياس الى وجود كمية محدودة من مصادر التمويل أو موارد الاستثمار ووجود سلسلة من المشاريع الاستثمارية المعروضة والتي تكاليف انجازها تتجاوز قيمة المصادر المرفرة في عدد من المواقع تعتبر محددا اساسيا لتوجهات الموازنة المكانية في عمليات التوطن الصناعي ، كما تصبح ضرورة اعطاء اولوية لحساب مستمر لفعالية الاستثمار بما يحقق معدلات اعلى من النمو الاقتصادي وموازنة في الاتجاهات المكانية لتوطن من اجل أن لا تكون تلك التوجهات اللامركزية فى توطين الصناعة عاملا مؤثرا فى تقديم تضحيات بالنمو الاقتصادي محددا آخر لتلك التوجهات وعنصرا اساسيا فى مفهوم التوازن المكاني للسياسة المستقبلية .

(٥) العمل على خلق وتعزيز التكامل الاقتصادي بين مختلف محافظات العراق من خلال الموازنة المكانية في توزيع النشاط الصناعي بما يتيح استثمار اقتصادي للموارد الطبيعية والبشرية بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع الطاقات الانتاجية ويرتبط تحقيق ذلك بالقدرة على خفض تكاليف ايجاد وتطوير خدمات البنى الارتكازية في المحافظات المتخلفة صناعيا باعتبار ذلك عامل محدد لتوجهات عمليات التوطن باتجاه تحقيق التوازن المكاني للنشاط الصناعي ، لان تحسن مستوى تلك الخدمات في المناطق الاقل تطورا يشجع اللامركزية في توطين النشاط الصناعي ويدعم توجهات سياسات التوازن مكانيا .

٤ ـ ٢ : التوجهات المستقبلية لسياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي :

ان توجهات سياسة التوازن المكاني المستقبلية للنشاط الصناعي لا تفترض او تهدف الى التساوي في مستويات النشاط الصناعي ومعدلات نموه بجميع المحافظات بل الى انجاز عمليات توطن وتطوير للنشاط الصناعي تتوازن مع الامكانيات المتاحة والممكن تطويرها للنشاط الصناعي في المحافظة باعتبار الصناعة مفتاح تسريع عمليات التنمية الاقليمية ومعالجة مشاكلها . كما ان الاطار العام للموازنة المستقبلية للسياسة المكانية للتوطن الصناعي يتحدد في ضوء نتائج تحليل واقع النشاط الصناعي وتقييم فاعلية السياسات السابقة للتوطن الصناعي في تغيير توجهات عمليات التوطن . وان ابرز تلك النتائج التي ستبنى عليها التوجهات هي : ـ

١ ـ هيمنة مطلقة ومستمرة لمستوى التركز والنشاط الصناعي في بغداد بالرغم من التوجهات لتحجيم فرص النمو الصناعي فيها .

٢ ـ تعمل الاتجاهات القائمة لعمليات التوطن الصناعي على تشكيل اقليم صناعي متروبوليتيني لبغداد تمثلت معالم ذلك الاقليم الاولية بتطور مستويات التركز الصناعي بشكل واسع في محافظة بابل وبشكل اقل نسبيا في محافظتي ديالى وكربلاء ، وهذا ما سيضعفه من فاعلية التوجهات لتطوير الاقاليم المتخلفة صناعيا ويؤكد حالة اللاتوازن في نتائج عمليات التوطن الصناعي .

٣ ـ مثلت نتائج عمليات التوطن الصناعي في الفترة ٨١ ـ ١٩٩٠ ، تطور نمطا متمركزا في الانتشار في محافظات ، الانبار ، صلاح الدين واربيل كاتجاهات مرغوبة وتنسجم مع توجهات التوازن في سياسات توطين النشاط الصناعي .

٤ ـ ان تراجع مستويات التركز والتطور الصناعي في محافظة البصرة في فترة ما بعد عام ١٩٨١ ، وكذلك الحال بمستوى اقل فيما يتعلق بتراجع المستوى للنشاط الصناعي في محافظة السليمانية لنفس الفترة الزمنية ، يعتبر نتيجة غير منسجمة مع اتجاهات التوازن المكاني .

٥ ـ تشكل محافظات : المثنى ، دهوك ، واسط ، ذي قار ، القادسية ، ميسان ، التأميم والنجف في نتائج مستوياتها القائمة من التركز والتطور للنشاط الصناعي حالة غير متوازنة تعتبر تحديا يواجه سياسة التوازن المكاني ، لان مع استمرار تلك الحالة لا يمكن تحقيق نتائج في الموازنة ، حتى اذا ما افترضنا استمرار تطور المحافظات التي اعتبرت مستوياتها المتحققة من التطور الصناعي منسجمة مع سياسة التوازن المكاني ، وتأسيسا على تلك النتائج فأن ابرز التوجهات المستقبلية لتحقيق سياسة التوازن المكاني للنشاط الصناعي تتحدد بما يلي : ـ

١ ـ العمل بأتجاه تعزيز وتحسين وتطوير خدمات البنى الارتكازية في المحافظات : القادسية ، ذي قار ، ميسان ، التأميم ، النجف ، واسط ، دهوك والمثنى من خلال الاستثمارات الحكومية غير المنتجة بهدف تعزيز دالة الرفورات الاقتصادية فيها الى مستوى يجعل من قوى الاستقطاب عناصر للجذب الصناعي للمشاريع الصناعية الجديدة اضافة الى توسيع الطاقات الانتاجية القائمة وبالاتجاهات التي تنسجم مع الامكانيات الصناعية في كل محافظة ، واعتبار النتائج المتحققة في مستوى تطور النشاط الصناعي لتلك المحافظات احدى ابرز الركائز الاساسية لتطوير فاعلية سياسة التوازن الصناعي مكانيا .

٢ ـ ان سياسة التوازن المكاني المستقبلية للنشاط الصناعي ، في المدى المنظور ، يجب ان تعمل بأتجاه تأخير مراحل تشكيل الاقليم الصناعي المتروبوليتيني لبغداد المتمثل بتطور مستويات النشاط الصناعي في المحافظات المحيطة ببغداد وهي : بابل ، كربلاء ، وديالى ، لان استمرار تلك المراحل في التطور المستقبلي سكون في المدى المنظور على حساب نجاح سياسات التوازن المكاني وستولد قوة استقطاب كبيرة سوف تتحد مع معدلات التحضر لمنطقة حضرية متروبوليتينية ذات مجال حضري واسع ويكون ذلك تدعيم لعملية اختلال الهيكل المكاني بتعزيز اقليم القطب الصناعي ـ الحضري الكبير ، بما تعطل مرحليا امكانيات تطوير النشاط الصناعي وتوجيه عمليات التوطن الى محافظات الحاجة (المؤشرة في (١)) ، على ان تلك السياسات سوف لن تعتبر تشكيلة (الاقليم الصناعي المتروبوليتيني لبغداد) عنصرا سلبيا في مراحل متقدمة

بعدما تحقق محافظات الحاجة مستوى من التطور الصناعي يمكنها من توليد النمو الصناعي ذاتيا ، على ان يتجسد حال التوازن بين الاقليم ومحافظات الحاجة وعموم محافظات العراق الاخرى من خلال ماسيساهم فيه الاقليم الصناعي المتروبوليتيني من تعزيز في قدرات الاستثمار الصناعي في محافظات الحاجة وما يولده من بيئة تكنولوجية فائدة للتحولات في الهيكل الصناعي في العراق .

٣ ـ تعزيز الاتجاهات التوطنية المتحققة في تطور وتركز النشاط الصناعي في محافظات نينوى ، الانبار ، صلاح الدين ، اربيل والسليمانية واعتبار هذا الاتجاه وتطويره احد ابرز ركائز عمليات الموازنة المكانية في توطين النشاط الصناعي في العراق وتحقيق التوازن في الهيكل المكاني له .

٤ ـ نجد من خلال المقومات الجغرافية الصناعية وما تحقق من تطور صناعي قبل عام ١٩٨١ في محافظة البصرة وما تشكله مكانيا من موقع لاغراض التوازن وبالنظر للتراجع النسبي لموقعها بين محافظات القطر في مستوى النشاط الصناعي القائم ، لذا ينبغي ان تعمل سياسة الموازنة المكانية على اعتبار تطوير تلك المحافظة صناعيا وبالاتجاهات المنسجمة مع امكانياتها امرا غاية في الاهمية لمفهوم التوازن المكاني ، وتعتبر عمليات تطوير خدمات البنى الارتكازية وارتفاع معدلات التحضر اساس نجاح اعادة فاعلية قوى الاستقطاب الصناعي لتلك المحافظة .

الخلاصـــة :

يبقى مفهوم التوازن في السياسـة الكانية لتنظيم عمليـات التوطن الصناعي ، مفهوما نسـبيا في تقدير طبيعـة ومسـتوى التوازن ويرتبط بمرحلة التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية التي يمر بها البلد والتحديـات التنموية التي تجابهها ، والتي اهمها : التباينات الاقليمية في مسـتويات الدخل والاستخدام والنشاط الاقتصادي ، التي بررت التوجـه لاعتماد سياسة التوازن المكاني للحد من تلك المشاكل الاقليمية والتباينات المكانية وبقدر ما يرتبط الامر بمشـكلة البحث فان الواقع الجغرافي للنشـاط الصناعي غير المتوازن جغرافيا في العراق ، بفعل تأثير قوى الاسـتقطاب الاقتصادي الفاعلة في مراكز محددة اهمها المنطقة الحضرية الرئيسية في العراق المتمثلة ببغداد ، كان يعكس التطور الصناعي احـادي الجانب في البنية للصناعة في العراق ، وما ارتبط بذلك الانحياز المستمر في تدفق الاستثمارات الصناعية حيثما حققت بدائل الموقع الصناعي اعظم المردودات المتوقعة اقتصاديا . وقد اثر هذا الواقع في بروز ظاهرة جغرافية صناعية تتمثل بمجموعة من محافظات العراق لم تستطع ان تبلغ من التطور الصناعي ما يمكن ان يتناسب مع اتجاهات تطوره في محاور التطور الصناعي التقليدية ويمكن ان تسمى تلك المحافظات التي تتمثل فيهـا هذه الظاهرة بمحافظات الحاجة الصـناعية ، كما يبقى امر تطويرهـا مرهون بفاعلية سياسـات التوازن التي يجب ان تكون قـادرة على تحفيز النمو الصـناعي في تلك المحافظات من خلال توظيف الاستثمارات الحكومية في قيادة الانشـطة الصناعية المنتجة والانشـطة غير المنتجة ، التي تتعلق بتطوير الخدمات ورفع مستوى الوفورات الاقتصـادية ، بما يعزز من قوى الاسـتقطاب الصناعي فيها . بالرغم من ان سياسة التوازن المعتمدة على نشر المشاريع

الصناعية الجديدة وتوطينها في تلك المحافظات (محافظات الحاجة الصناعية) ، على المدى الزمني القصير ، تعتبر تضحية مؤقتة بمستوى النمو الصناعي ومستوى العوائد الاقتصادية نتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي في محافظات الحاجة ، الا انه على المدى الزمني الطويل سوف تحقق اهداف التوازن ، في رفع مستويات التطور للنشاط الصناعي ، عندما تصبح تلك المحافظات قادرة على توليد النمو الصناعي ذاتيا .

المصادر الاجنبية :

(1) Prest, A. R. and Copvock, D. J. (Ed.), "The UK Economy; a manoal of apvlitd Economics," 7th. Edition. Weidenfeld and Nicolson, London, 1978.

(2) Hepworth, Mark, "The Geography of Technological Change in the Information Economy." in the Journal of Regional Studits, Vol. 20, No. 5, Cambridge University Press, 1986.

(3) Secomski, Kazimierz (Ed.), "Spatial Planning and Policy; Theoretical Foondations," Polish Scientific Publisher, Warsaw, 1974.

(4) Pallot, Judith and Shaw, Denis J. B.. "Planning in tht Soviet Union," Croom Helm Ltd., London, 1981.

(5) Hamilton, F. E. Ian (Ed.), "Contemporary industrialization; Spatial Anaysis and Regional Development," Longman G. Ltd., London, 1978.

(6) Rodwin, T., "Economic Problems in Developing New Towns," Planning of Metropolitan Areas and Ntw Towns, New York, 1967.

(7) Kuklinki, Antoni (Ed.), "Regional Disaggregation of National Policies and Plans," Moutan and Co., Printed in Hungary, 1975.

(8) Zawadzki, Stanistaw M., "Investment as Factor of Changes in the Geographical Distribution of output and Regional Development," Committee For Space Economy and Regional Planning of the Polish Academy of Sciences, Vol. XIX, Warsaw, 1968.

(9) Richardson, Harry W., "Regional and Urban Economics," Richard Clay, The Chaucer Press Ltd., Britain, 1978.

(10) Glasson, John, "An introduction to Regional Planning: Concept, Theory and Practice,", 2nd. Ed., London, 1978.

(11) Chorely, R. J, "Socio Economic Models in Geography", Methuen and Co. Ltd., London, 1968.

(12) Friedmann, Jahn and Alanso, William (Ed.), "Regional Development and Planning", 5th. Printing, M.I.T. Press, U.S.A., 1972:

(13) Demko, George (Ed.), "Regional Problems and Policies in Eastern and Western Europe," Croom Helm, London, 1984.

(14) Law, Christopher M, "British Regional Development since World War I", J. W. Arorw Smith Ltd. Britain, 1980.

(15) Karaska, Gerald J. and Bramhall, David F. (Ed.); "Locational Analysis For Manufacturing", 2nd. Printing, M.I.T. Press, U.S.A:, 1978:

(16) Parr, J. B, "Growth Poles, Regional Development and Central Place Theory," Paper of Regional Science Association, Vol. 31., 1973.

(17) Richardson, Harry W., "Regional Economics; A Reader," Macmillan Press Ltd., Britain, 1970.

(18) Hamilton, F. E. (Ed.), "Industroal Change; International Experience and Public Policy," Longman Group

(19) Mountjoy, Alan B., "Industrialization and Developing Countries," 5th. Ed., Hutchinson, Tht Anchor Press Ltd., Britain 1982.

(20) Smith, David M., "Industrial Location; An Economic Geographical Analysis," 2nd. Ed., John Wiley Sons Ltd., U.S.A., 1981.

(21) Wolker, David (Ed.), "Planning Industrial Development," John Wiley and Sons Ltd., U.S.A., 1980.

(22) Hansen, Niles M., 'French Regional Planning," Edinburgh University Press, 1968.

(23) Richardson Harry W., "Regional Growth Theory," The Macmillan Press Ltd.. Britain, 1973.

(24) Zajda, Zbigniew, "Models of industrialization and the Localization Policy of Industry," Problems of Regional Economic Development, Vol. XIX, Warsaw, 1968.

(25) Pluta, W., 'Multivariate Comparative Analysis in Econometric Modelling," Biblioteka Econometryczna, PWN, Warsaw, 1986.

(26) Cieslak, M.. "Models of demand for qualified staff," Biblioteka Econometryczna, PWN; Warsaw, 1976.

المصادر العربية : ـ

(١) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، دائرة الاحصاء الصناعي ، الاحصاء الصناعي للسنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨١ ، ١٩٩٠م .

(٢) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الدائرة الاقتصادية ، تقييم الخطة الاقتصادية الخمسية ٦٥ ـ ١٩٦٩ ، بغداد ، ١٩٧١م .

هوامش الدراسة :-

(1) Prest, A. R. and Coppock, D. J. (Ed.), "The UK Economy; A m ual of applied Economics", 7th. Edition, Weidenfeld a. d Nicol on, London, 1978, p. 205.

(1) Hepworth, Mark, "The Geography of Technological Change in the information Economy", In the Journal Studies, Volume 20, No. 5, Cambridge University Prtss, 1986, p. 407.

(3) Secomski, Kazimierz (Ed.), "Spatial Planning and Policy; Theoretical Foundations", Polish Scientific Publisher, Warsaw, 1974, p. 123.

(4) Pallot, Judith. and Shaw, Denis J. B., "Planning in the Soviet Union", Croom Helm ltd., London, 1981, p. 200.

(5) Hamilton, F.E. Ian (Ed), "Contemporary Industrialization; Spotial Analysis and Regional Development," Longman G. Ltd. London, 1978, p. 20.

(6) Rodwin, T., "Economic and Problems Developong New Towns", in planning of Hetropolitan Areas and New Towns, New York, 1967, p. 170.

(7) Kukliński, Antoni (Ed.); "Regional Disaggregation of National Policies and Plans," Mouton and Co., Printed in Hungary, 1975, p. 3.

(8) Zawadzki, Stanistaw M., "Investment as Factor of Change in the Geographical Distribution of output and Regional Development, " Commttee for Space Economy and Regianal Planning of the Polish Academy of Sciences, Vol. XiX, Warsaw, 1968, p. III.

(9) Pallot, Judieh and Shaw, Denis J. B., "'Planning in the Soviet Union", op. cit, p. 219.

(10) Richardson, Harry W., "Regional and Urban Economics," Richard Clay, The Chauctr Prtss Ltd., Britain, 1978, p. 154.

(11) Gleeson, John, "An introduction to Regional Planning; ... ," op. cit, P. 220.

(12) Chorley, R. J., 'Socio-Economic Models in Gtography," Methun and Co. Ltd., 1968, p. 381.

(13) Friedman, John and Alanso, William (Ed.), "Regional Development and Planning," 5th. Printing, M. J. T. Press. U. S. A., 1972, p. 405.

(14) Demko, George (Ed.), "Regional Development Problems and Policies in Eastern and Western Europe", Croom Helm, London, 1984, P. 99.

(15) Richardson, Harry W., 'Regional and Urban Economics", op. cit, pp. 154 -156.

(16) Secomski, Kazimierz (Ed. "Spatial Planning . . . . " op. cit, P. 121.

(17) Richardson, Harry W., "Regional and Urban. . . ", op. cit., P. 156.

(18) Law, Shristopher M., "British Regianal Development Since World War I," J. W. Arrow Smith Ltd., Bristol, Britain. 1980, P. 19.

(19) Karakaska, Gerald J. and Bramhall, David F. (Ed.). Locational Analysis for Manufacturing," 2nd. Printing, M.I.T. Press,, U.S A., 1973, P. 363.

(20) Parr, J. B., "Grlwth Poles, Regional Development and Central Place Theiry." Paper of Regianal Science Association, Vol 31, 1973, P.P. 34 -- 35.

(21) Richardson, Harry W. "Regional Economics; A Reader," Macmillan Press L'd., Britain, 1970, P. 138.

(22) Hamilton, F. E. Ian (Ed.), "Industrial Change; International Experience and Public Policy", Longman Group, Ltd., London, 1978, P.P. 138 -- 139.

(23) Mountjoy, Alan B., "Industrialization and Developing Countries", 5th. Edition, Hutchinson, The Anchor Press Ltd., Britain, 1982, P. 231.

(24) Smith, David M., "Industrial Location; An Economic Geog ap. i al Ana ysis, " 2nd. Edition, John Wiley a:d Son , U.S.A., 1981, P. 61.
(25) Walker, Dav d (Ed.), "Planning Industrial Development John Wiley and Sons Ltd., U. S. A., 1980, P. 1.
(26) Richard:on. Harry. W, Regional ann Urban Eco:omics", op. cit., P.P. 56 -- 57.
(27) Hansen, Nil s M,. Fren:h Regional Planning," Edinburgh Univ:rsity Pr ss, P. 270.
(28) Mou..tjoy, Alan B. "Industrialization and Developing Countries," op. cit.. P. 91.
(29) Sm th, David M., "Industrial Location; An Economic Geog aphical Anal y is," op. cit., P. 404.
(30) Rich ard:on, Ha ry W.. "Reg o..al Growth Theory," The Macmil an Pres: Ltd., Britain, 1973, P. 138.
(31) Walker, David (Ed.); Pla:ning Industrial . . . . ", op. cit., P. 100.
(32) Zaj a. Zbig itw. "Models of Industrialization and the Localizat on Poli:y of Industry," Problems of Regional Eco:omic Development, Vol. XIX, Warsaw, 1968, P. 41.
(33) Ha:il'on, F. E. Ian (Ed.), I:dustrial Change; . . . ," op. cit.. P. 80.

(٣٤) في اطار منهجية البحث وبهدف تقديم تحليل لتطور اتجاهات التوطن الصناعي في العراق على المستوى الاقليمي فقد تم :

(أ) اعتماد التحليل على محصلة (٦) متغيرات لنشاط الصناعي للتعبير عنه وقياسه وهي : عدد المنشآت الصناعية الكبيرة ، عدد العاملين في الصناعة ، قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي ، قيمة الانتاج الصناعي ، القيمة المضافة واجور العاملين في الصناعة .

(ب) تم تحديد فترة زمنية لتحليل لاتجاهات التوطن الصناعي من ١٩٦٠ الى ١٩٩٠م بغية التمكن من متابعة التغيرات في اتجاهات التوطن الصناعي وتحديد اتجاهات تطور مستويات النشاط الصناعي .

(جـ) ولانجاز ذلك تم اعتماد نموذج مصفوفة الانجاز Achievement Matrix التي اعتمدت في انجرها على المتغيرات المؤشره اعلاه (أ) وعلى اساس وزن لكل مستير (A)مع استخراج (من جداول الاحصاء الصناعي المختلفة) قيمة المتغير لكل محافظة (B) مضروبا في وزن المتغير العام (A) لتحصل على الوزن الترجيحي لمستوى النشاط الصناعي في المحافظة (C)

(د) نجزت مصفوفة الانجاز بالاعتماد على جداول الاحصاء الصناعي للسنوات ٦٠، ٧١، ٨١ و ١٩٩٠م ومثلت تلك المصفوفات في الجداول : ١، ٢، ٣، و ٤ .

(هـ) تم عرض نتائج المصفوفة (الجداول ١ ــ ٤) في الجدول رقم (٥) لتوضيح تغيرات اتجاهات التوطن الصناعي في العراق والجدول رقم (٦) لتوضيح تغير اتجاهات تطور مستويات النشاط الصناعي في العراق .

(٣٥) الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الدائرة الاقتصادية ، تقييم الخطة الاقتصادية الخمسية ٦٥ ــ ١٩٦٩ ، بغداد ١٩٧١ ، ص٢٠ .

(٣٦) تجسيدا للرؤية التي تمت بلورتها في محاولتنا النظر الى علاقة النشاط الصناعي بسياسات التوطن وتدعيما لمنهجية البحث في تحليل المشكلة المحددة له فقد تم قياس التغير في التركز الصناعي ومستوى النشاط الصناعي في محافظات العراق للفترة ٨١ــ١٩٩٠ وباستخدام نفس المتغيرات التي استخدمت في مصفوفة الانجاز في الجداول : ١ الى ٤ ، من خلال اعتماد النماذج الكمية التالية : ــ

(1) Multivariate Comparative Analysis :

$$X = [Xij]\ mxn'$$

Where ; i = 1 , 2 . . . . m . Number of Region

j = 1 , 2 . . . , n . Number of Characteristics

Xij = Level of j , The Characteristics in i the Region

تم الاعتماد في استخدام النموذج وتطبيقه على المصدر التالي :

Plu'a , W., Multivariate Comparative Analysis in Econometric Modelling," Biblioteka Econometryczna, PWN, Warsaw, 1986, (in Polish), P.P. 36 -- 42.

(2) Modified Taxonomic Method ;

$$X_{ijt} = \frac{X_{ij}}{\leq \times X_{ijt}}$$
$$i,t$$

Where ; X_{ijt} = The Level of j, The Characteristics in the Region i in year t .

$$ZD_{it} = \leq X_{ijt}$$

تم الاعتماد في استخدام النموذج وتطبيقه على المصدر التالي :

Cieslak. M. "Mode's of Demand for Qualified Staff," Biblioteka Econometryczna, PWN, Warsaw, 1976, (in Polish), P.P. 99 -- 103.